وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة

اليــوم:	الإثنين
التاريخ :	٣٠-١-٢٠٢٣

القدس
النيابة العامة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«تسريب اختبارات الثانوية» أمام النيابة:

شبكة قروبات الغش بأسماء وهمية وهواتف بنغاليين

مبارك حبيب وهاني الحمادي

واصلت النيابة العامة ووزارة الداخلية التحقيقات في قضية تسريب اختبارات الثانوية العامة، التي شهدت تطورات جديدة أمس على أكثر من صعيد، حيث قادت التحريات إلى عدد من المتهمين الجدد، الذين تبيّن أنهم تورطوا في إدارة قروبات تسريب أسئلة الامتحانات التي أجريت للفصل الدراسي الأول وأجوبتها، وقد تمكّن نحو 40 ألف طالب من الغش وفق مصادر مسؤولة، بينما كشفت التحقيقات أن المتهمين تحصلوا على مبالغ طائلة من وراء بيع الاختبارات المسربة وأجوبتها، وبلغ ما أمكن حصره من مبالغ حوالي 3 ملايين دينار.

النائب العام المستشار سعد الصفران يتابع بنفسه قضية الغش وتسريب الاختبارات

مصدر تربوي: تعديل لائحة الامتحانات وتغليظ العقوبات على الغشاشين

ميدانياً، أخذت قضية تسريب الاختبارات أمام النيابة العامة أبعاداً جديدة، إذ كشف مصدر مطلع أن الجهات المعنية تبحث عن المتورطين الجدد في القضية، مشيراً إلى صعوبة التوصل إلى بعضهم، إذ إن عدداً كبيراً منهم أدار القروبات بأسماء ثنائية «وهمية»، واستخدموا أرقاماً هاتفية أغلبها تعود لوافدين بنغاليين.

وشدد المصدر على أن هذا التحايل يدل على أن المتهمين على درجة كبيرة من الاحتراف في إدارة قروبات الغش، وأنهم مدربون على تسريب الاختبارات، وكشفت التحقيقات أنهم قد استعدوا مسبقاً لهذه الجريمة تحسباً لكشفهم، واستخدموا أسماء وهمية في إدارة القروبات، وتواصلوا مع آلاف الطلبة الغشاشين وبعض أولياء الأمور بطرق ذكية واحترافية.

وأوضح أن المتهمين كونوا ما يشبه الشبكة لتسريب اختبارات الثانوية في الفصل الدراسي الأول، الذي أداه الطلبة قبل أيام، وكانوا يبيعون الأسئلة وإجاباتها في بعض الاختبارات مقابل مبالغ مالية يدفعها الدارسون الراغبون في الغش بطرق شتى، وبذلك جنوا مكاسب طائلة من هذا العمل غير المشروع.

بحث وتحريات

وأضاف المصدر أنه جار حالياً البحث عن هؤلاء المتهمين، وإجراء التحريات من قبل وزارة الداخلية من أجل التوصل إلى هوياتهم الحقيقية، مشيراً إلى أن 20 متهماً جرى التحقيق معهم وحبسهم احتياطياً، إضافة إلى 6 آخرين صدرت أوامر بضبطهم، وهم متوارون عن الأنظار حتى الآن.

وأشار المصدر إلى أن النيابة، وبعد تجميد الأرصدة البنكية لجميع المتهمين المحتجزين، تقوم حالياً باحتساب جميع المبالغ التي تحتوي عليها أرصدتهم، وذلك لأن القضية ضمنت غسل أموال.

وأوضح المصدر أن النائب العام المستشار سعد الصفران يتابع بنفسه قضية الغش وتسريب اختبارات الثانوية.

آخر تطورات قضية التسريبات

1 - البحث عن عدد من المتهمين الجدد
2 - استدعاء أصحاب هواتف استخدمها المتهمون
3 - رصد المبالغ التي تحتويها أرصدة المتهمين
4 - تنسيق مستمر بين «الداخلية» و«التربية» في القضية

خطوات وقرارات

تربوياً، أكد مصدر مسؤول في وزارة التربية سعي الوزارة نحو اتخاذ قرارات جديدة صارمة من شأنها الحفاظ على سير الاختبارات، وضمان عدم تسريب أسئلة الامتحانات من داخل اللجان، مبيناً أن هذه القرارات سيتم الإعلان عنها في وقت قريب بعد الانتهاء من دراستها بشكل متكامل وبحث جوانبها الفنية والقانونية.

وكشف المصدر لـ **القبس** عن توجّه الوزارة نحو تعديل لائحة الغش الحالية، وتوسعة العقوبات وتغليظها، لتشمل الطالب والمعلم ومدير المدرسة ورؤساء اللجان والمراقبين وجميع المشاركين في مثل هذه الظواهر السلبية، التي تؤثر في العملية التعليمية.

وبيّن أن الوزارة جادة في حجب الخدمات الهاتفية داخل المدارس فقط عبر تركيب أجهزة تشويش حديثة تحقق هذا الهدف، لمنع وسائل الغش الحديثة من العمل داخل أسوار لجان الاختبارات، حيث سبجري التنسيق مع وزارة الصحة، التي رفضت هذا المقترح في وقت سابق من أجل الحصول على موافقتها، مع تقييم كل الضمانات التي تحمي أبناءنا الطلبة، الذين يعانون من أي أمراض من خلال تخصيص لجان خاصة بهم.

تنسيق مع «الداخلية»

بينما لفت المصدر إلى أن وزارة التربية تعمل على إيجاد آلية جديدة في عملية إجراء الامتحانات وتوزيعها داخل اللجان، شددت على أن التنسيق مع وزارة الداخلية مستمر فيما يخص ضبط من يديرون الحسابات التي تروّج للغش في الامتحانات. وأشار المصدر إلى تشكيل لجنة عليا مشتركة للامتحانات، بالتعاون مع مؤسسات الدولة ذات الصلة، برئاسة وزير التربية، هدفها متابعة ومراقبة سير الامتحانات للحد من ظاهرة الغش.

تكافؤ الفرص

جدد المصدر التأكيد على أن «التربية» لن تتوانى في تطبيق كل القوانين الداعمة للعملية التعليمية، ومحاربة الظواهر السلبية، بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة خلال فترة الامتحانات، من أجل تحقيق العدل والمساواة بين الطلاب، وحصول كل منهم على حقه تطبيقاً لسياسة تكافؤ الفرص، لبناء جيل صالح قادر على المشاركة في تنمية الوطن

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٣٠-١-٢٠٢٣	٣	١٧٦١٦

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الدستورية»: من 5 إلى 16 فبراير الاطلاع على محاضر فرز الأصوات

| كتب أحمد لازم |

أعلنت المحكمة الدستورية عن مواعيد اطلاع الطاعنين على نتائج انتخابات مجلس الأمة «أمة 2022»، على محاضر الفرز والتجميع، بعد تصويرها من أمانة المجلس، خلال الفترة من 5 إلى 16 فبراير المقبل، حيث سوف يكون الاطلاع للدوائر الأولى والثانية والثالثة من 5 إلى 9 فبراير، والدائرتين الرابعة والخامسة من 12 إلى 16 فبراير.

وسبق للمحكمة ندب عضويها المستشارين صالح خليفة المريشد، وعبدالرحمن مشاري الدارمي، للانتقال إلى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لاتخاذ اللازم نحو ضم محاضر اللجان الرئيسية للدوائر، والجدول المرفق والمبين به مجموع الأصوات التي حصل عليها كل مرشح والذي لم يرد رفق كتاب وزارة الداخلية. وقررت استخراج محضر اللجنة الأصلية رقم 46 للدائرة الأولى، واستخراج محاضر اللجان الفرعية 44 و45 و46 و47 و48 و49 للدائرة الثانية، واللجان الفرعية 41 و42 و43 و44 و45 و46 و47، للدائرة الثالثة التي لم ترد رفق كتاب وزاة الداخلية.

وفي شأن الدائرة الخامسة، ندبت المحكمة عضويها لفتح الصناديق لتبادل الاطلاع على ما قدم بجلسة أمس، وندبت المستشارين صالح المريشد، وعبدالرحمن الدارمي، للانتقال إلى أمانة مجلس الأمة لاتخاذ اللازم نحو ضم محضر اللجنة الرئيسية للدائرة الخامسة والجدول المرفق به، والمبين به مجموع الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، وكذلك اتخاذ اللازم نحو فتح صناديق الانتخاب الخاصة بالدائرة الخامسة، لاستخراج محضر اللجنة الأصلية رقم 95 ومحاضر اللجان الفرعية التابعة لها 96 و97 و98 و99 و100 و101 و102 التي لم ترد رفق كتاب وزارة الداخلية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٣٠-١-٢٠٢٣	٤	١٥٦٨٦

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المحكمة أبطلت القرار الإداري

«الإدارية» تلغي فصل مدير «الموانئ» وتكتفي بـ «اللوم»

| كتب أحمد لازم |

قضت المحكمة الإدارية، في جلستها أمس، برئاسة المستشار محمد بهمن، بقبول دعوى مدير مؤسسة الموانئ السابق الشيخ يوسف العبدالله شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء القرار الإداري 9/2022 الصادر في 7/9/2022 المتضمن معاقبة المدعي بعقوبة الفصل من الخدمة، والاكتفاء بمعاقبته بعقوبة اللوم، مع ما يترتب على ذلك من آثار، وألزمت جهة الإدارة بالمصروفات ومبلغ مقداره 200 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

وتتلخص وقائع الدعوى في أن المدعي رفعها بموجب صحيفة موقعة من محام، وطلبت قانوناً القضاء بقبول الدعوى شكلاً، وفي الموضوع بوقف تنفيذ ثم بإلغاء القرار الإداري المذكور فيما تضمنه من معاقبة المدعي بعقوبة الفصل من الخدمة، مع ما يترتب على ذلك من آثار، بالإضافة إلى إلزام جهة الإدارة المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٣٠-١-٢٠٢٣	٤	١٥٦٨٦

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بحسب اقتراح بقانون قدمه 5 نواب مع إعطائه صفة الاستعجال

الحبس 3 سنوات لمن يزاول مهنة الإرشاد النفسي دون ترخيص

■ اقترح النواب عادل الدمخي ومبارك الحجرف وعبد العزيز الصقعبي واسامة الشاهين وحمد المطر قانونا لتنظيم مزاولة مهنة الارشاد النفسي مشفوعا بمذكرته الايضاحية مع اعطائه صفة الاستعجال .

وينص الاقتراح على ان يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو غرامة لا تتجاوز ثلاثة الاف دينار كل من زاول المهنة، أو أدار مركز إرشاد نفسي دون ترخيص صادر وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون أو كل من قدم بيانات غير صحيحة، أو لجأ إلى طرق غير مشروعة، ترتب عليها منحه ترخيصاً في مزاولة المهنة دون وجه حق أو كل من أوهم الجمهور عن طريق وسائل الإعلام والنشرات، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة، أو بأي طريقة أخرى، بأن له الحق في مزاولة المهنة على خلاف الحقيقة وكل من أخل بواجب المحافظة على سرية المعلومات والبيانات التي نمت إلى علمه عن طريق المسترشد وكل من سمح لغير المختصين وفقا لهذا القانون باستغلال مركز الإرشاد النفسي لتقديم استشارات نفسية أو دورات عامة معلنة، وأيضاً كل من قام بعمل دورات عامة، أو تم الإعلان عنها في وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، متعلقة بالجوانب النفسية، ولم يكن له ترخيص وفقا لهذا القانون وكذلك كل من شارك في تقديم خدمة الإرشاد النفسي

■ عادل الدمخي

■ مبارك الحجرف

عن طريق غير المختصين

الذين لم يرخص لهم بمزاولة المهنة. ونصت المادة بأن تحكم المحكمة و في جميع الأحوال يغلق المركز وتصادر محتوياته وفقاً لأحكام القانون.

-وينظم الاقتراح ضوابط تشكيل لجنة منوط بها الاشراف و الرقابة و منح التراخيص لمزاولة المهنة ،

و للجنة تشكيل هيئة تأديبية للتحقيق مع المرخص لهم فيما يرتكبونه من مخالفات لأحكام القانون والقرارات المنفذة له، أو لأصول ومقتضيات وآداب المهنة، وتوقيع أي من الجزاءات

وبحسب الاقتراح ترفع الدعوة التأديبية بقرار من اللجنة التي تفصل في الدعوى بعد إعلان المخالف بالحضور أمامها قبل الموعد المحدد لانعقاد اللجنة بأسبوع على الأقل، وذلك بكتاب مسجل مبيناً فيه ملخص التهم المنسوبة إليه، وتاريخ انعقاد اللجنة ومكانها.

ويعاقب المخالف من ممارسي المهنة بعدم جزاءات تأديبية تشمل، الإنذار ، والوقف عن العمل، وغلق المركز مدة لا تتعدى السنتين، و إلغاء الترخيص في مزاولة المهنة وغلق المركز نهائياً.

ويحدد الاقتراح إجراءات طلب الترخيص لمن يزاولون مهنة الإرشاد النفسي ، بأن يقوم بالتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به بطلب الى اللجنة للحصول على ترخيص مزاولة المهنة، وعلى اللجنة أن تبت في الطلب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه مستوفياً الشروط المطلوبة التي يصدر بتحديدها قرار من اللجنة، ويجوز لمن رفض طلبة صراحة أو ضمنا التقدم بطلب جديد إذا ما استوفى شروط منح الترخيص لمزاولة النشاط، على أن يبت في الطلب في مدة لا تزيد عن تسعين يوماً، ويكون القرار الصادر في حالة الرفض مسبباً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٣٠-١-٢٠٢٣	٥	١٩١٦٩

الجريدة
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

زميلة لـ «الرابطة» تحصل على حكم قضائي ضد «الموانئ»

أعلنت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل، صدور حكم أول درجة لمصلحة الممثل القانوني لشركة كي إل لوجيستك (زميلة)، ضد المدير العام لمؤسسة الموانئ الكويتية.

وقالت الشركة إن موضوع القضية يتعلق بإقامة مؤسسة الموانئ الكويتية دعويين ضد «كي جي إل لوجيستك»، لمطالبتها بإخلاء مساحة 10.15 آلاف متر بالمنطقة التخزينية الرابعة بالشويخ الصناعية، وإلزامها بمبلغ نحو 1.07 مليون دينار.

وقضى منطوق حكم أول درجة بقبول الطلبين الثاني والثالث في الدعويين الأصليتين شكلاً ورفضهما موضوعاً، وأعفى المؤسسة المدعية من المصروفات، وألزمتها بأن تؤدي للشركة المدعى عليها 100 دينار أتعاب المحاماة الفعلية.

كما قضى بقبول الدعوى الفرعية شكلاً ورفضها موضوعاً، وألزمت الشركة المدعية فرعياً مصروفاتها، و10 دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٣٠-١-٢٠٢٣	٩	٥٢٤٨

الوسط
محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الأزمة القضائية في لبنان تشعل انقساماً سياسياً يصل إلى البرلمان

تصاعدت الدعوات لمجلس القضاء الأعلى في لبنان؛ لمعالجة الأزمة القضائية الناشئة عن الإجراءات القضائية المتصلة بملف التحقيق بمرفأ بيروت، في ظل انقسام قضائي توسع إلى انقسام سياسي، أدى إلى اصطفافات بين نواب البرلمان.

وانفجرت التوترات القضائية عندما وجه المحقق العدلي في الملف القاضي طارق البيطار استدعاءات قضائية، وادعى على شخصيات جديدة، بينها مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات، رغم أن دعاوى المتضررين كفت يد البيطار منذ سنة وأربعة أشهر، مما دفع عويدات، الأربعاء، لاتهام البيطار بأنه يغتصب السلطة. ورد عويدات على البيطار بإجراءات تضمنت إطلاق سراح سائر المحتجزين في الملف.

وانقسمت البلاد على مختلف المستويات بين فريقين؛ أحدهما يدعم البيطار، والآخر يدعم مدعي عام التمييز. ونفذ عدد من الناشطين، أمس السبت، اعتصاماً رمزياً أمام قصر العدل للمطالبة بإقالة عويدات، بغياب أهالي الضحايا. ورفع الناشطون لافتات تطالب بإقالة القاضي عويدات، وبرفع يد السياسيين عن القضاء، وبتوقيع مرسوم التشكيلات القضائية، وبتعديل المواد القانونية التي تقف عائقاً أمام عدالة التحقيق.

من جهتهم، نبه أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت في بيان، السبت، لدعوات متقابلة، مؤيدة لعويدات ومعارضة له، ورأوا أنها «تهدف إلى العنف وإراقة الدماء في الشارع».

وفي ظل تلك المخاوف، تصاعدت الدعوات لمجلس القضاء الأعلى لمعالجة الأشكال، جاء أبرزها في بيان أصدره رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة، وصف فيه الأزمة القضائية بـ«الخطيرة وغير المسبوقة»، ورأى أن المواطنين اللبنانيين الصابرين «ينتظرون موقفاً حازماً من مجلس القضاء الأعلى ورئيسه، وهو المرجعية القضائية التي أولاها القانون السهر على حسن سير العمل القضائي وانتظام العمل في المحاكم».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٣٠-١-٢٠٢٣	٦	٤٠٣٦

الوفيـــات

الوفيات

● **دلال محمد مبارك السنافي**، 61 **عاماً**، (**شيعت**)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99788383، نساء: سلوى ق12، ش6، م3، تلفون: 99788686.

● **لطيفه تاج الدين طالب عبدالكريم، زوجة/ حسن محمد حسين الكندري**، 74 **عاماً**، (**شيعت**)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99732992، نساء: النزهة، ق2، ش21، م4.

● **علي أحمد عايد الشمري**، 12 **عاماً**، (**شيع**)، العزاء في المقبرة، تلفون: 63334449.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»